

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥

يربط موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية

للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر كل من استخدمات وإيرادات الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية لسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ١١٦٢٨٠٠٠ جنيه (مائة وستة عشر مليونا واثنان ومائتان وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ٥٧٢٢٠٠٠ جنيه (سبعين وخمسون مليونا ومائتان وعشرون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) بحصة الباب الأول - أجور بمبلغ ٦٧٣٠٠٠ جنيه .

(ب) بحصة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الخارجية بمبلغ (٥٠٥٠٠٠٠) جنيه .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية لسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ بمبلغ ٥٩٠٩٠٠٠ جنيه (تسعة وخمسون مليونا وستون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) بحصة الباب الثالث - استخدامات استثمارية مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) بحصة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية مبلغ ١٩٠٦٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدر الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٦ بمبلغ ٥٧٤٢٠٠٠ جنية (سبعة وخمسون مليوناً ومائتان وعشرون ألف جنيه) وكلها بالباب الثاني لإيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٦ بمبلغ ٥٩٠٦٠٠٠ جنية (تسعة وخمسون مليوناً وستون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

- (أ) بحصة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنية .
(ب) بحصة الباب الرابع - قروض و تسهيلات ائتمانية مبلغ ٤٦٠٦٠٠٠ جنية ، منه مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنية قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات.

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحوقة بقانون ويط الموافقة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٨٥/٨٦ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

لتلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث "الاستخدامات الاستثمارية" إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٥ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويفيد كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٢٣ يونيو سنة ١٩٨٥) .

حسني مباركة

بریتانیا مولاذ نہ اپنی طبقہ اعلیٰ کی طرف ملکہ انگلستان کی طبقہ اعلیٰ کی طرف منتقل ہے۔

卷之三